

**منظمة حقوق الإنسان والتنمية**  
**Human Rights and Development Organization**  
**(HUDO)**



**متابعة (3)**  
**محاكمات النيل الأزرق**

تواصلت بمدينة سنجه محاكمة المتهمين في أحداث النيل الأزرق أمام القاضي/ عبدالمنعم يونس (قاضي المحكمة العامة). سارت الجلسات كما هي معلنة مسبقاً علي يومين وفق التفصيل الآتي:

**اليوم الأول (24 يونيو 2013)**

**البلاغ رقم (2011/1716) المتهم/ الشيخ علي النور**  
هذه هي الجلسة الرابعة للبلاغ، إستمعت فيها المحكمة لثلاثة من شهود الإتهام وبهذا أغلق الإتهام قضيته.

**البلاغ رقم (2011/4523) المتهمين/ السر عامر الزاكي ، عبدالله الزين رجب**  
هذه هي الجلسة الثالثة للبلاغ، إستجوبت فيها المحكمة المتهم عبد الله الزين رجب والذي أنكر كل التهم الموجهة إليه (المتهم/ السر عامر إستجوب في الجلسة السابقه) وبهذا قفل الإتهام قضيته.

**اليوم الثاني (25 يونيو 2013)**

**البلاغ رقم (2011/4086) المتهم/ موسى جاه الله أندو**  
هذه هي الجلسة الخامسة في البلاغ، إستجوبت فيها المحكمة المتهم والذي أنكر جميع التهم الموجهة إليه.

**البلاغ رقم (2011/1716) المتهم الشيخ علي النور**  
هذه هي الجلسة الخامسة في البلاغ، إستجوبت فيها المحكمة المتهم والذي أنكر جميع التهم الموجهة إليه.

**البلاغ رقم (2011/4325) المتهمين فيه:**

1. **صدام عباس جون** (ضمن قائمة المتهمين ال 79)
2. **علي إدريس** (ضمن قائمة المتهمين ال 79)
3. **النور جاكين جاكوني** (أحضر من سجن الروصيرص)
4. **علي ثقل بولاد** (أحضر من سجن الروصيرص)
5. **حسن سليمان موسى** (أحضر من سجن الروصيرص)
6. **نبيل طه أمير** (أحضر من سجن الروصيرص)

هذا البلاغ حولته النيابة للمحكمة مؤخراً في يوم (13 يونيو 2013)، يواجه فيه المتهمين المواد (21، 130، 186، 187، 189، 191) من القانون الجنائي، والمواد (5، 6) من قانون مكافحة الإرهاب، والمادة (26) من قانون الأسلحة والذخائر. حددت المحكمة يوم (8 يوليو 2013) لسماع المتحري والشاكي.

**جلسات أخرى قادمة**

حددت المحكمة جلسات قادمة للبلاغات المتبقية، وهي كالآتي:

- 1) البلاغ رقم (2011/5028) المتهم/ **الرشيد العمده خوجلي**  
حددت المحكمة جلسته يوم (7 يوليو 2013) لسماع بقية شهود الإتهام.
- 2) البلاغ رقم (2011/5276) المتهم/ **جمعه حامد ناصر**  
حددت المحكمة جلسته يوم (8 يوليو 2013) لسماع المتحري والشاكي.

3) كما حددت المحكمة يوم (8 يوليو 2013) لجلسات توجيه التهم لكل من البلاغات الآتية:

- البلاغ رقم (2011/4086) المتهم/ موسى جاه الله أندو
- البلاغ رقم (2011/1716) المتهم/ الشيخ علي النور
- البلاغ رقم (2011/4523) المتهمين/ السر عامر الزاكي ، عبد الله الزين رجب

وستحدد المحكمة التهم حسب الإحتمالات الآتية:

- قبول كل التهم الموجهة للمتهمين بواسطة النيابة.
  - تعديل التهم حسب رأي المحكمة بقبول جزء من المواد وحذف آخر من المواد التي وجهتها النيابة للمتهمين، أو إدراج مواد أخرى حسب ما تراه المحكمة مناسباً.
  - رفض المحكمة للتهم وبالتالي شطب البلاغ (مما يعني إطلاق سراح المتهم)
- وبناءً على ذلك يتحدد سير القضية وعلي ضوءه تحدد هيئة الدفاع عن المتهمين خطتها لدحض الإتهام بإظهار ما يدعم ذلك من بينات وشهود الدفاع.

### البلاغ رقم (2011/4176) لبقية المتهمين

لقد كان هذا البلاغ للمتهمين ال (79)، عمدت النيابة علي إدراج اثنين منهم في البلاغ رقم (2011/4325) مما يجعل العدد المتبقي لهذا البلاغ (77) متهماً، وذلك ما لم تجري النيابة أي إجراء آخر. لم تتخذ المحكمة أي إجراء بخصوصهم ولم تحدد أي تاريخ لسير محاكمتهم حتي الآن.

### نقاط هامة:

- بدأ يتضح الآن بأن عدد المعتقلين أكبر مما هو معلن، فقد أظهرت النيابة الآن أربعة لم يكونوا مدرجين من ضمن المتهمين ال (85) مما رفع الرقم ل (89)، كما تحصلت (HUDO) علي معلومات تفيد بوجود آخرين بسجن الروصيرص تعترم النيابة إدراجهم في القضية.
- بقية المتهمين الذين تم تسليمهم للمحكمة من قبل النيابة وحتى الآن لم تنتظر المحكمة في أمرهم، يجعل المحكمة طرفاً في إنتهاك حقوقهم في التقاضي قانونياً ودستورياً، مع تركهم قيد الحبس لمدة لا يعلم أحد كم تطول.
- تعتبر جلسات يوم (8 يوليو 2013) لتحديد التهم بواسطة المحكمة في بعض البلاغات المذكورة آنفاً، جلسات مفصلية يتحدد بها سير المحاكمة ويبرز فناعة المحكمة بالتهم الموجهة وستكشف هذه الجلسة عن الكثير!!!! لذا تزداد صرخة النداء لحضورها بواسطة الجميع.
- من بين المتهمين من هم أعضاء في المؤتمر الوطني (الحزب الحاكم) ولا علاقة لهم بالحركة الشعبية/ قطاع الشمال، ولكنهم أسُتهدفوا لإنتماءاتهم الإثنية (مثل: الشيخ علي النور/ مؤتمر وطني/ يعمل بالشرطه الشعبيه كإمام وداعيه، من قبيلة الأنقسنا- إحدى القبائل المستهدفة- قبيلة رئيس الحركة الشعبية/ قطاع الشمال: مالك عقار).

### نداء

دخلت القضية مرحله هامه وحرجه يتحدد فيها سير القضية ونوايا السلطه وتأثيرها في تنفيذ العدالة. فلقد ذكرنا سابقاً توجه النيابة من خلال إستجوابها للمتهمين بالمحكمة وتركيزها علي إنتمائهم القبلي، بأنها تسير في إتجاه محاكمه سياسيه إثنيه تريد من خلالها محاكمة الحركة الشعبيه/ قطاع الشمال وقبائل وعينها، فإن تم ذلك فهذا يعني المزيد من الإستهداف لهذه القبائل. لذا توجب توجيه النداء لكل السفارات ووكالات الأمم المتحده والمنظمات المحليه والدوليه والناشطين بضرورة حضور تلك الجلسات.

**HUDO**  
**30 يونيو 2013**